مركز الدراسات المعرفية
الموسم الثقافي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠
محاضرة إسلامية العلوم السياسية
الثلاثاء الموافق ٨/ ١٢/ ٢٠٠٩م
بقاعة رواق المعرفة
أ. د. أماني صالح*

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

في البداية أود أن أشكر مركز الدراسات المعرفية على دعوته لي للمشاركة في موسمه الثقافي وأرجو أن تكون مشاركتي على قدر ثقة الإخوة القائمين على المركز في.

ولا أخفي إندهاشي وفخري في نفس الوقت بنشاط المركز الثقافي هذا، فقد كنت أعتقد دائما – وأنا لست من مرتادي – الملتقيات الثقافية أن موضوعات النقاش في تلك المنتديات غالبا ما تتسم بالطابع الثقافي العام وتناقش القضايا الثقافية السيارة. ولكني فوجئت بالمنحى الأكاديمي المعمق الذي يغلب على موضوعات المواسم الثقافية لهذا المركز العتيد. وهذا ليس بغريب على مركز

* مدرس بكلية إدارة الأعمال بجامعة مصر الدولية MIU.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومؤسسة نذرت نفسها لقضية من أعقد وأشق قضايا التطور -والتنمية الثقافية إن جاز التعبير - في العالمين العربي والإسلامي وأكثرها تعقيدا وهي قضية إسلامية المعرفة.

قبل أن ندلف للحديث عن مفهوم علم السياسة الإسلامي وإشكالياته.. أفضل أن أقدم نبذة عن **مفهوم علم السياسة** عموما قد يفيد السادة الحضور ممن ليس تخصصهم الأساسي هو العلوم السياسية.

علم السياسة قد تتعدد تعريفاته بتعدد القائمين على هذا التعريف.. لكنه ببساطة شديدة هو **العلم الذي يدرس ظاهرة السلطة في المجتمع ومجمل الأنشطة، السلوكيات القيم، التفاعلات الدائرة حولها.**

ربما يسأل سائل و**ما هو مفهوم السلطة** ذاته : إنه ببساطة شديدة عملية صنع القرارات العامة في أية جماعة وفرض هذه القرارات باستخدام القوة أو التلويح باستخدامها. البعض يضيق نطاق البحث في الجماعة المسماة بالدولة، والبعض وهو الاتجاه المعاصر يوسع نطاق البحث إلى كل الجماعات صغيرها وكبيرها ومن ثم يمكن الحديث عن السياسة في نطاق الأسرة، المدرسة، جماعات الرفاق..الخ

في البداية كان ينظر إلى علم السياسة باعتباره أحد الموضوعات المتفرعة من علم الاجتماع أو علوم أخرى، لكن الدراسات السلوكية والإمبريقية التي قامت بها المدرسة السوسيولوجية الأمريكية على نطاق الجماعات الصغيرة وتشكلها منذ ستينيات القرن الماضي أثبتت أن السلطة هي المنشئة للجماعة وليست الجماعة هي المنشئة للسلطة. بمعنى أن حدوث اختلال في توزيع القوة بين مجموعة من الناس وصعود أو انتخاب فرد (أو نخبة) يقود هذه الجماعة ويتخذ قراراتها ويتحرك بها هو نقطة البداية لتحول مجموعة متفرقة من البشر إلى جماعة لها كيان واحد. من هنا أصبح لنظرية السلطة أولويتها الكبرى ليس فقط في الدراسات السياسية بل وفي دراسة الجماعات والتنظيمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علم السياسة الذي يدرس ظاهرة السلطة يطرح كأي علم إشكاليات ضخمة.. ولكن في هذا المقام ونحن نتحدث عن علم سياسة إسلامي أود فقط أن أنبه أو أشير إلى مفهوم إشكالي له صلة وثيقة بدراستنا.

هل يدرس علم السياسة ظاهرة السلطة كما تجري على أرض الواقع والتاريخ، أم كما يجب أن تكون.

يمكن أن نطلق على الأول اقترابا وصفيا وتفسيريا لعلم السياسة.

بينما نطلق على الاتجاه الثاني اقترابا معياريا.

بهذه المقدمة وذلك التساؤل يمكن أن ندخل إلى طرح إشكاليات علم السياسة الإسلامي.

عندما نتحدث اليوم عن علم سياسة[١] إسلامي فنحن في واقع الأمر أمام **علمين أو قل بنيتين للعلم وليس بنية واحدة؛**

الأولى هي بنية تراثية هي بنية موجودة، كائنة أو متحققة متشكلة المعالم

والثانية نشير فيها إلى علم سياسة إسلامي معاصر.. وهي بنية كما يقول الفلاسفة "بالإمكان"وليس بالوجود.. وبعباراتنا المعاصرة هي **بنية قيد التشكيل أو التكوين.**

ما يجب أن نعرفه أن البنيتين مستقلتين رغم تواصلهما ما يقتضي الحديث عن كل منهما منفردا.

أولا..علم السياسة في التراث الإسلامي

نعم يمكننا أن نتحدث عن علم للسياسة له أدواته ومناهجه ولغته وغاياته ومصادره ونتائجه.. ولكن انطلاقاً من باراديم[٢] مختلف يبدأ من تعريف مختلف **للعلم ذاته.**

---

(١) لاستخدام المشروع للإكراه المادي، التخصيص السلطوي للقيم، ظاهرة القوة القدرة على جعل الآخرين يفعلون ما تريد. تصنيفات علم السياسة **اليونسكو بتصنيف أوسع لعلم السياسة**، حيث صنفته إلى: الفكر السياسي، والنظرية السياسية، والقانون الدولي، والعلاقات الدولية، والحكومات، والنظم السياسية، وديناميات الحياة السياسية.

(٢) الباراديم هو الإطار أو النموذج المعرفي أو النظام الاعتقادي ويعرف بأنه " مجموعة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتطبيقات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين، وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا أو طريقة في التفكير والممارسة ومرشدا ودليلا يقود الباحثين في حقل معرفي ما".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن تعريف العلم الذي ينبني عليه علم السياسة التراثي هو تعريف متسع مستمد من المصطلح القرآني للعلم.. حيث العلم هو المعرفة (أو التماس المعرفة) بالحقيقة وما يترتب عليها من حكمة وتدبر وما تؤدي إليه من إصلاح وصلاح.. أي المعرفة وينبني عليها من تعميمات تتعلق بفهم وحقيقة الكون والحياة..

والمعرفة حسب هذا المفهوم تتعدد مصادرها:

- من معرفة بحركة الإنسان وتاريخه (قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق) (قل سيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلكم)..
- المعرفة قد تكون بالطبيعة والسنن والخلق المادي.
- المعرفة قد تكون معرفة عقلية تقوم على المنطق والتفكير الصائب وتوليد الأفكار كحكمة ومعرفة إبراهيم عليه الصلاة والسلام والتي اهتدى بها للخالق.
- والأخير أن المعرفة قد تكون مبنية على العلم اللدني.

العلم حسب التعريف القرآني يستند ويعترف بكل هذه المصادر المعرفية.

وقد تبنى التراث الإسلامي مفهوما متسعا للعلم يمثل صدى لهذا التعريف **فتميز بناءه العلمي بصفتين**:

الأولى إن هذا التعريف الواسع للعلم أدى إلى تعدد مصادره وروافده، كما أنتج تصنيفات مختلفة للعلوم في المنظور الإسلامي تشمل إلى جانب ما نعرفه حاليا من علوم الطبيعة والطب والرياضيات والمنطق والإنسانيات..تشمل علوم الدين التي تتعامل مع الكتاب وتنتج من هذا التعامل إنتاجات شتى ما بين تفسير وفقه وعلم كلام إلى آخره.

الثانية : أن العلم لا بد وان يكون غائيا..وان غاية العلم هي الحكمة المتصلة بنظرته للكون وقضية الإيمان والإصلاح المتصل بقضية الثواب والعقاب والحساب. وإذا كان الواقع وتدعيم سيطرة وقدرة الإنسان على بيئته هي الغاية والناظم لكل العلوم في المنظور الغربي. فإن قضية الدين والإيمان وتنظيم علاقة الإنسان بالدنيا والآخرة، بالخلق والخالق هي الناظم والغاية في العلوم الإسلامية التراثية.. وأظن أنها الغاية والوظيفة التي يتعين أن تستمر في التوجه والمنظور العلمي الإسلامي المعاصر.

إذا **انتقلنا لعلم السياسة فما هي ملامحه في التراث الإسلامي** الذي نستطيع اليوم من موقعنا أن ننظر إليه بصورة شاملة ونستخلص معالمه وخصائصه بحكم المسافة الزمنية والمعرفية التي صارت تفصلنا عنه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن القول أن **علم السياسة في التراث الإسلامي يتسم بعدة سمات** :

أولا- أن التراث الإسلامي لم يعي أو يصنف ضم علومه "علما للسياسة"، بل عرفه فنا اصطلح عليه أحيانا بالسياسة الشرعية وأحيانا بالآداب السلطانية. وعدم إدراك وجود الشيء لا يعني عدم وجوده. وأول معالم وجوده أن علماء السلف قدموا ضمن علوم أخرى تصنيفا للظاهرة السياسية وتحليلا لها.

إن عدم تصنيف علم للسياسة يعني ببساطة أنهم لم يؤصلوا لهذا العلم ومنهاجيته تأصيلا مستقلا.

لو قمنا نحن اليوم بهذه المهمة فسنجد أمامنا تصنيفات عدة لفروع علم السياسة القديم بالمعنى الذي أشرنا إليه للعلم. هناك:

١ - **الفقه السياسي**: وهو امتداد للفقه في مجال السلطة وعلاقاتها : بمعنى استنباط الأحكام الشرعية التكليفية لكل من الحاكم والمحكوم.[٣] وتلك المنظومة قد نجدها مجمعة أحيانا بشكل مكثف في بعض الكتابات مثل الأحكام السلطانية للماوردي والفراء وكتب ابن تيمية عن "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحسبة في الإسلام، والسياسة الشرعية. والجويني غياث الأمم في التياث الظلم. وقد نجدها مبعثرة في أبواب كتب الفقه العادية وكتب شرح الحديث.

ويعد الفقه السياسي أهم فروع علم السياسة الإسلامي القديم وقد اشتمل على الأحكام الخاصة بشتى فروع العملية السياسية المعروفة آنذاك مثل : التجنيد السياسي أو البيعة للحاكم الأعلى أو الخليفة، وأحكامها مثل التعدد أو الوحدة وخصائص الشخص المرشح للخلافة...مثل وظائف الخليفة الداخلية والخارجية كوظائف حفظ الدين والدفاع عن الدولة الجهاد ألخ... مثل الولايات كولاة الأقاليم وإمارة الجيوش، والقضاء والحسبة..الخ. تناول الفقه الإسلامي السياسات سياسات الضبط مثل تطبيق الحدود والعقوبات وسياسات الاستخراج وقواعدها الشرعية كجمع الزكاة والصدقات والجزية والفيء والخراج...كما تناول أحكام سياسيات توزيع هذه الموارد على مستحقيها وعلى مصالح الدولة المختلفة... كذلك تناول الفقه السياسي جوانب مختلفة للعلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم مثل وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحدودها... وأوضاع وحقوق الفئات المجتمع المختلفة ما يدخل حاليا في نطاق بحوث المواطنة مثل وضعية أهل الذمة، والمعارضين

(٣) يعرف الأحكام الشرعية بأنها (خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين طلبا أو وضعا أو تخييرا).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسيين من الجماعات المذهبية وأصحاب التأويل. كل هذه المعالجات والمقاربات من منظور ما ينبغي أن يكون من منظور الشرع.. أو كما سنسميه لاحقا بالتناول المعياري.

٢ - **التاريخ السياسي**..ومصنفات التاريخ الإسلامي هي في جوهرها مصنفات للتاريخ السياسي تحقب ببدايات وانتهاء عهود الخلفاء والدول وتركز على سلوكهم وعلى الصراع السياسي الدائر في عهودهم (وعلى رأس هذه أسفار التاريخ التي صنفها ابن كثير والطبري وتاريخ الخلفاء للسيوطي.

٣ - ما يمكن أن نسميه بالعلاقات الخارجية والتي تتناول العلاقة بين المسلمين وغيرهم وتشمل جزءا يتصل بقضية المواطنة والعلاقات مع الرعايا غير المسلمين وآخر يتصل بالعلاقات مع الدول والكيانات الدولية المحيطة بالدولة المسلمة وأغلب هذه الكتابات هي فروع متميزة من الفقه السياسي في تلك المجالات. وأبرز تلك الكتابات السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني.

٤ - **الفكر والنظرية السياسية** : وقد تركزت ضمن تصنيفات هي أبعد ما تكون شكلا عن علم السياسة وهي علم الكلام أو علم أصول الدين ومذاهب المتكلمين والفرق. وتعبر عن رؤى وتنظيرات فرق أو تيارات ومفكرين لقضية السلطة وشرعيتها ووجوبها وقضايا الطاعة والأمر بالمعروف والثورة والصبر على حكام الجور وعلاقة كل ما سبق بالإيمان. باستخدام الأدلة العقلية والشرعية والتاريخية. وذلك كبناء فوقي للصراع السياسي المحتدم في التاريخ الإسلامي.

وقد طورت بعض تلك التيارات ما يمكن اعتباره نظريات سياسية، بينما مال بعضها إلى الجانب السياسي وأنتج ما يمكن اعتباره أيديولوجيات تتضمن خططا للتغيير مثل المذهب الشيعي. بينما قدم البعض أفكارا سياسية متفرقة مثل متكلمي أهل السنة والجماعة الذين كانت إنتاجاتهم في مقام الرد على بعض المقولات الخطيرة للفرق والمذاهب الأخرى.

السمة الثانية: إن الاقتراب المنهاجي للتعامل مع الظاهرة السياسية في التراث الإسلامي هو اقتراب معياري/ قيمي ووظيفي.

معيارية علم السياسة: تبدو في تعريف موضوع علم السياسة وهو السلطة بغاياتها وليس بآلياتها, فالسلطة وفق هذا التعريف هي:"حراسة الدين وسياسة الدنيا به" أو هي حسب التعريف الخلدوني :" حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة لها".[٤] باختصار فالسلطة في تعريف علم السياسة الإسلامي ليست سوى النمط الأمثل أو النسق

(٤) ابن خلدون، المقدمة (القاهرة: دار الشعب، دت) ١٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعياري للحكم. وهو حكم الناس طبقا للشريعة بما يسهم في تحقيق الفضيلة الدنيوية ممثلة في سيادة حكم الشرع وأخرويا ممثلة في تقليص ومحاصرة سبل الفساد ومساعدة الناس على الصلاح لكسب آخرتهم...

ولي فقط هنا ملاحظة مهمة : هذا هو التصور المثالي للسلطة الإسلامية ودورها... **ولا يخلطن أحد بين هذه الرؤية المثالية وما ساد على مدى تاريخ المسلمين في ظل الخلافة حتى تحت مظلة هذا التصور المعياري.**

والمعيارية تتجلي ليس فقط في التعريف بل في الاقتراب البحثي الذي تبناه العلماء المسلمون والذي تركز جله **ليس في وصف ظاهرة السلطة كما هي كظاهرة مجتمعية والبحث عن قواعد حركتها التاريخية، بل في تحديد ما يجب أن تكون عليه في شتى جوانبها البنيوية والحركية والعملياتية فيا يعرف بالسياسات الشرعية**. كما سبق أن ألمحنا.

وظيفية علم السياسة. تنبع الوظيفية من حقيقة اشتراك علم السياسة مع الأمة في تعريف واحد للسلطة. فالتعريف المعياري السابق الإشارة إليه هو بدوره نفس المفهوم الذي تتبناه الأمة للسلطة. هنا يأتي السؤال وهو ما الذي يضيفه العلم إذا انطلق من نفس مفهوم الجماعة.

إن العلم حين ينطلق من نفس المفهوم الذي يحظى بالإجماع إنما يضيف ببحوثه أبعاد التأصيل والتحليل وتوضيح معايير الشرعية وأسباب وعوامل وظروف غياب الشرعية والأزمة.

ومن هذا المنطلق التحليلي والتأصيلي يؤدي العلم دورا وظيفيا في ترشيد السلطة والحفاظ على الشرعية.

السمة الثالثة : انخفاض المكون الوصفي والنظري في بناء العلم مقابل المكون المعياري. إن أهمية الوصف والنظرية تنبع من كونهما المكون الأساسي في المفهوم المعاصر للعلم الذي يتلخص في استقراء قوانين الظاهرة الطبيعية أو الاجتماعية وصولا إلى بناء نظريات تسهم في التنبؤ المستقبلي.

يكاد يكون النموذج الوحيد في رصد الواقع واستقراء قوانين الحركة التاريخية وصولا إلى النظرية. متمثلا في الجهد العلمي الذي قدمه العلامة بن خلدون والذي أثمر التوصل إلى عامل مفسر ونظرية هي العصبية ودورها في صعود الدول وانهيارها وفي تغيير السلطة. ولكن هذا الجهد يمثل حالة نادرة من استقراء الواقع والتنظير المستمد منه والتي تتفق مع مفهومنا المعاصر للعلم. ولكنها بصفة عامة لا تمثل اتجاها. ويبقى الاتجاه الأغلب الأعم هو الاتجاه الفقهي المعياري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يتعلق بقضية موقع النظرية في بناء علم السياسة الإسلامي التراثي بشكل عام. لقد ميز العلماء المعاصرون بين ثلاث أنماط من النظريات : النظريات التفسيرية والنظريات الإمبريقية والنظريات المعيارية. سنجد أن علم السياسة التراثي الواقع إجمالا تحت سيطرة الفقهاء واقترابهم القانوني المعياري قد حرص على نفي جانب النظرية امتدادا للعداء التقليدي بين المدرسة الفقهية السنية وبين الفلسفة وعلم الكلام. ورغم ذلك لا يعدم القارئ للتاريخ والفقه السياسي من التقاط آثار ومناقشات نظرية خصبة. وإذا كانت نظرية ابن خلدون حول العصبية المستندة إلى استقراء الواقع التاريخي تمثل نموذجا نادرا للنظريات الإمبريقية فإن قضية وجوب الإمامة التي مثلت استهلالا لكافة كتابات الفقه السياسي كانت مجالا لنماذج أخرى للنظرية.فقد مثل الرأي القائل بوجوب الإمامة عقلا أو بأدلة عقلية والتي تبناها المعتزلة بتفسير السلطة باعتبارها ضرورة فرضها الاجتماع البشري واحتياج الناس إلى ضبط استخدام القوة وحماية حياتهم وحقوقهم وحمايتهم نموذجا للنظريات التفسيرية. بينما مثل الاتجاه الآخر الذي تبنى فكرة الوجوب الشرعي للإمامة سواء نصا أو إجماعا وامتداده الفقهية نموذجا للنظرية المعيارية وهو الاتجاه الغالب.(٥)

السمة الرابعة التي تجدر ملاحظتها في علم السياسة بالمفهوم التراثي تتعلق بالموضوع، إذ أن الموضوع المحوري لعلم السياسة آنذاك هو قضية السلطة في دار الإسلام وليس قضية السلطة بالمنظور العام.

بمعنى آخر أن المحور هو **السلطة الإسلامية** خاصة الأعلى وهو مستوى الخلافة أو كما يقول ابن خلدون "خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به"
وبشكل أقل على مستوى الإمارة والولايات.

في هذا الإطار يكاد يكون الطرح المقارني الذي قدمه ابن خلدون بين الخلافة والملك هو الطرح الوحيد أو الأهم للجمع في نطاق دراسي واحد بين النموذج الإسلامي وهو الخلافة ونظم غير إسلامية للسلطة هي الملك السياسي والطبيعي. يكاد يكون بن خلدون هو الوحيد الذي اهتم بتوسيع نطاق البحث إلى إطار إنساني عام يدرج فيه نموذج الخلافة ضمن النماذج الإنسانية العامة للسلطة التي أسماها بنماذج الملك. ويقدم تراتباً معيارياً للصلاح والفساد على أسس ومعايير

---

(٥) حول الجدل بين تلك الاتجاهات أنظر الشهرستاني، الملل والنحل (بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٨٩) ص ٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محددة. وبالمفهوم العلمي يقدم نمطا مثاليا للحكم على فساد وصلاح النظام السياسي يقوم على معايير واضحة.

السمة الخامسة: أن الاقتراب المعياري الفقهي أثر بشكل جوهري على مادة العلم وعلى مناهجه وأدواته. فقد تشكلت مناهج العلم من الأدوات الفقهية وعلى رأسها الاستنباط أو الاجتهاد والقياس والإجماع.. أما مادة البناء العلمي فتكونت إجمالا من الأحكام الفقهية العملية.

وهنا نجد أن علم السياسة الإسلامي المعياري قد واجه مأزقا مهما فعلى خلاف قضايا أخرى مثل قضايا الأحوال الشخصية والحدود والأموال... واجه الفقه السياسي حقيقة ندرة النصوص ذات المدلول السياسي في أصول ومصادر التشريع، مما حدا بالعلماء إلى تعويض ذلك بعدد من الوسائل محل الجدل منها التساهل في الشروط المنهاجية لأدلة استنباط الأحكام مثل الإجماع الذي بنيت عليه أغلب أحكام الفقه السياسي وقلما تحققت شرائطه الكاملة كما وضعها علماء أصول الفقه ومثل حديث الواحد الذي يرى البعض أنه لا يصلح لإقامة أحكام الحل والحرمة..وهذه ليست ملاحظتي فقط بل يرجع في ذلك إلى الانتقادات العديدة التي وجهها الإمام الجويني للعديد من الأحكام الخاصة بالإمامة في كتابه الغياثي. من بين تلك الأدوات محل الجدل تقنين الممارسات الواقعية للخلفاء واستخدامها كمصدر لبناء أحكام الفقه السياسي واستنباط أحكام معيارية صارت مع تقادم الزمن ذات مدلول شرعي استنادا إلى أدوات منهاجية ضعيفة ومختلف عليها مثل "مذهب الصحابي" رغم كونه غير حجة عند جمهور الفقهاء.

******

إذا انتقلنا إلى **البنية العلمية الثانية** والتي هي بتعبير أدق مشروع علمي قيد التشكل لبناء **علم سياسة إسلامي معاصر**. فإن هذا التعريف ذاته بوصفه مشروع قيد التشكل لا يجعلنا قادرين على وصفه كما فعلنا في المشروع الأول... بل ينتهي بنا للحديث عن المشكلات أو الإشكالات التي تواجه عملية التكون والولادة.

الإشكال الأول كونه بالضرورة مشروع هجين بين علم السياسة التراثي وعلم السياسة المعاصر. فالمشروع قد ورث التقليدين معا. رافده الحداثي يتمثل في قناعة عامة من قبل علماء السياسة المعاصرين بأن هدف العلم هو دراسة ظاهرة مجتمعية هي ظاهرة السلطة وصولا إلى تفسيرات لظواهرها والتعميمات أو القوانين التي تحكم حركتها في الواقع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الجانب الآخر فهذا المشروع بوصفه ابن التراث والثقافة الإسلامية يعتقد بوجود موضع للقيم والمعايير في مشروعه: على رأسها الإصلاح وإضعاف بنية السلطوية الضاربة الجذور في الثقافة السياسية لهذه المنطقة من العالم أو توظيف السياسة في تحقيق أهداف التنمية ومحاربة الفساد والإصلاح الاجتماعي.

الإشكال الثاني أن رافدي المشروع بينهما تناقضات أساسية. بمعنى آخر أن مشروع علم سياسة عربي معاصر يقع بين فكي نموذجيين معرفيين متصارعين ينطلقان من مفهومين مختلفين للعلم : **هل العلم هو** علم الموجودات المحسوسة التي يمكن إثباتها إمبريقيا أو عقليا (نظريا)، أم هو العلم بالحقائق سواء كانت موجودات مادية أو أخرى يدل عليه العقل.

هل العلم يهدف إلى مجرد وصف وتحليل ما هو قائم... أم أنه يسعى إلى غاية أبعد هي الإصلاح.

هل العلم يقيم صلات بالدين أم ينفي هذه الصلات ويجعل الدين مجرد موضوع سوسيولوجي له.

الإجابات بالنسبة للإسلاميين محسومة على مفهوم العلم : نعم لنظرة أعم للعلم ولو من حيث المبدأ تربط العلم بالحقائق ولا تحصر الحقيقة في الوجود المادي...نعم لوجود غاية إصلاحية للعلم... نعم للإقامة صلة بين العلم والدين

قد يعني هذا بشكل مبسط لفظا لبراديم العلم الغربي وانحيازاً لباردیم العلم التراثي.. ولكن ذلك غير حقيقي في ضوء القناعة السائدة لدى العلماء المسلمين المحدثين -والتي أشرنا إليها آنفا- بكون العلم بحثا في السلوك الإنساني في مجال السلطة وصولا إلى القوانين التي تحكم حركة الواقع.

والواقع أنه حتى البراديم الذي يحكم اقتراب علماء السياسة المسلمين المعاصرين من الظاهرة السياسية إنما هو باراديم هجين : يمكن وصفه ببساطة أنه **اقتراب البحث التحليلي والتفسيري لواقع الظاهرة في إطار معياري قيمي.**

الإشكال الثالث أن علم السياسة الإسلامي المعاصر يحتاج من أجل إيجاد هويته الذاتية وتحقيق معادلته الاندماجية إلى مقدمة أو عملية حتمية هي إجراء نقد معمق لكل من علم السياسة التراثي والغربي معا. ودواعي النقد قائمة..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يخص علم السياسة التراثي تشير دراسات أجريت أن **منهجية بناء النسق المعياري أو القياسي السياسي الإسلامي** التي مثلت العملية الأساسية في علم السياسة اختلطت بالكثير من المشكلات.... فالعلم هو فعل بشري يتأثر بالواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي والأفكار التاريخية..

وقد واجه علم السياسة في التراث الإسلامي العديد من المشكلات التي تقيد نتائجه وتعميماته وإن اتخذت سمت الأحكام الشرعية :

من أهم هذه المشكلات : الخلط بين بنية العلم وبنية الدين كبنيتين مستقلتين (أو الخلط بين الشريعة والفقه أو العملية الاجتهادية الخاصة باستنباط الحكم الشرعي والتي قد تصيب وتخطئ).

ويرتبط بذلك الخلط بين المقدس أو الثابت وبين التأويل والاجتهاد. مما جعل النماذج المعيارية التي عنوا ببنائها خاصة في إطار الفقه السياسي تخلط بين الثوابت المستمدة من الوحي وبين تاويلاتها وتفسيراتها التي خضعت لصراعات الفرق والمذاهب الأمر الذي جعل علم السياسة جزءا من صراع أيديولوجي مرير.

من أهم تجليات ذلك الوقوع في إشكال التبرير خاصة أن غالب ما أنجز في هذا الإطار يقع في نطاق تراث أهل السنة والجماعة الذين واجهوا تحديات أيديولوجية وسياسية خطيرة من قبل الفرق المذهبية الأخرى كالشيعة والخوارج. لقد جمعت تلك التحديات بين العالم أو الباحث في ظاهرة السلطة وبين موضوع بحثه وهم الخلفاء والأمراء على صعيد واحد وفي مواجهة عدو واحد، ما دفع بشكل تلقائي علماء السياسة (بالمفهوم التراثي) للوقوع في براثن الدفاع عن وتبرير مواقف نظم الحكم التي كان يتعين تشريحها وتحليل مشكلاتها بحيادية. وتجسد ذلك في بعض الأحكام مثل القول باحتمال أئمة الجور والصبر عليهم درءا لاندلاع الفتن التي تأتي بأضرار أشد وأعظم، والمبالغة في تأثيم الخروج على الأئمة، وفرض قيود على ممارسة حق المراجعة والنصيحة والأمر بالمعروف والنهي المنكر.. ومن ذلك أيضا قبول وتأصيل أنماط من الممارسات غير الشرعية التي فرضت نفسها على الممارسة السياسية مثل تقليص الشورى في أخذ البيعة تبريرا لما انتهت إليه بيع الخلفاء بعد معاوية (القول بجواز بيعة الخمسة والثلاثة) ومن ذلك أيضا الاعتراف بسلطة الولاة الصاعدين إلى سدة الولاية بالقوة الغاشمة مثل وزراء التغلب وأمارات الاستيلاء وتقنين ممارساتها من خلال مبادئ فقهية مثل مبدأ الإمام أحمد (تكون الجمعة مع من غلب).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن نزعة قبول الأمر الواقع في التاريخ الإسلامي وتقنينه من خلال أحكام شرعية للإبقاء على شرعية النظام الحاكم في مواجهة الفرق المترصدة له أضفت في المحصلة طابعا أو منزعا محافظا وتبريريا غالبا على الفقه السياسي أو علم السياسة التراثي.

على الجانب الآخر فإن أهم مطاعن النقد في علم السياسة الغربي تكمن في إشكاليات التحيز والتمركز حول القيم الغربية رغم ادعاء الموضوعية العمومية. وهوا اتجاه تعترف به المراجعات الغربية وكتابات النقد الذاتي خاصة في سياق مفاهيم ما بعد الحداثة والتي أكدت أن علم السياسة لم يكن أبدا علما موضوعيا خالصا بل كان في كثير من الأحيان علما قوميا.(٦) وأن كثيرا من التعميمات هي تعميمات تعسفية لظواهر محلية تم إطلاق وتعميم نتائجها من خلال عمليات التنظير والتقنين.

الإشكال الثاني الخطير في علم السياسة الغربي يرجع لبارادايم العلم نفسه في الغرب والذي يجعل المبتدى والمنتهى في التجربة الإنسانية أن يصبح الإنسان نفسه مصدرا للقوانين والتعميمات والقيم التي تحكمه. مما يجعله إذا نظرنا للموضوع من منظور فلسفي (والفلسفة هي دين العلوم وأرقى مستوياتها المعرفية) ما يجعل الإنسان في النهاية هو إله الأرض وإله نفسه فهو المرجع وواضع القوانين.

---

(٦) أنظر على سبيل المثال لا الحصر مقال

Kenneth Prewitt, "Political Ideas and a Political Science for Policy Author", in Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 600, The Use and Usefulness of the Social Sciences: Achievements, Disappointments, and Promises (Jul., 2005), pp. 14-29.

في هذا المقال يقول الكاتب الذي شغل منصب الأستاذ في مؤسسة كارنيجي وجامعة كولومبيا ورئيس مجلس بحوث العلوم الاجتماعية ونائب رئيس مؤسسة روكفللر أن العلوم الاجتماعية ومن باب أولى علم السياسة كانت دائما تحمل مشروعين غير قابلين للانفصال : مشروع علمي يسعى لفهم أعمق للسلوك والعلاقات والمؤسسات الإنسانية ومشروع سياسي قومي لتحسين الظروف الإنسانية وحماية الوطن وإنماء الاقتصاد ودعم الديمقراطية. ويؤكد المؤلف أن المشروعين غير منفصلان بل إن كلا منهما لا يمكن وصفه دون الآخر. وفي موضع آخر من مقاله الذي يركز على الطابع والوظيفة القيمية للعلوم الاجتماعية وعلم السياسة على وجه الخصوص يؤكد أن علم الاجتماع الأمريكي متمحور على الذات الأمريكية وعلم الاجتماع الأوروبي متمحور على الذات الأوروبية، كذا يتمحور علم الاجتماع الأفريقي على الذات الأفريقية وعلم الاجتماع الصيني على الذات الصينية. وهو يدعو إلى الاعتراف بهذا الطابع وهذه الوظيفية القومية للعلوم وخاصة علم السياسة الذي يطلق عليه في مقالته policy science بدلا من political science

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإشكالية الرابعة التي تواجه علم السياسة الإسلامي المعاصر هي الصعوبة الحالية لمخاض الانتقال إلى مرحلة الإنتاج الفعلي لعلم سياسة إسلامي معاصر. يمكن القول انه منذ برزت فكرة بناء علوم إسلامية قبل ربع قرن و دعاة فكرة بناء علم سياسة إسلامي معاصر منغمسون في مهمة واحدة هي اختبار ودراسة وتقويم **حالة العلم** سواء التراثي أو المعاصر.. عشرات البحوث قد أنجزت سواء في صورة رسائل أكاديمية أو مقالات أو أوراق علمية في كشف المفاهيم السياسية في التراث الإسلامي واستنباط ما يمكن إحياؤه منها وجوانب الضعف والقوة فيه.. في نفس الوقت وعلى المسار المقابل عشرات البحوث والسنوات استهلكت **تطبيق ونقل ونقد** المفاهيم والاقترابات والمناهج الغربية.

وقد لعبت المؤسسة التي تستضيفنا اليوم (مركز الدراسات المعرفية ومن ورائها المعهد العالمي للفكر الإسلامي) دورا عظيما في هذا المجال أذكر فقط من بين مجهوداتها عشرات المشروعات والبحوث في مجال أسلمة العلوم ومشكلاتها ومن أبرزها على الصعيد السياسي مشروع العلاقات الدولية في الإسلام.

بعد ربع قرن من تلك المجهودات تبقى المهمة والهاجس متى ينتقل علماء السياسة المعاصرون بعد سبر الأرض التي يقفون عليها والتقاليد التي ورثوها إلى الخطوة التالية المنتظرة... إلى الجهد الأهم.. إلى تقديم إسهامهم هم في بناء علم سياسة إسلامي معاصر..

نأتي إلى **النقطة الأخيرة في هذه المحاضرة.. وهي ببساطة تتناول رأيي المتواضع في الإجابة على هذا السؤال**

في اعتقادي وظني كواحدة ممن تربوا في هذه المدرسة... كباحثة التزمت رؤية نقدية غير أيديولوجية لتراث المعرفة السياسية الإسلامية ولعلم السياسة الغربي على حد سواء.. أعتقد وهذه شهادتي أن الانتقال إلى تلك الخطوة يكون على النحو الآتي:

أولا: أن أول أولويات عالم السياسة الإسلامي المعاصر هي **تحديد موضوع لعلم سياسة إسلامي معاصر.** الموضوع ليس سوى "**ظاهرة السلطة في منطقتنا العربية والإسلامية**". **السلطة في واقعها الراهن و في التاريخ السياسي للمنطقة الذي أهملنا دراسته طويلا وتركناه نهبا للمستشرقين.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: إن الاقتراب من الظاهرة السياسية من قبل عالم السياسة الإسلامي المعاصر يتعين أن يكون اقترابا رصدي- تحليلي – تفسيري في إطار وظيفي من القيم والمعايير..

بمعنى أنه لا يرى الواقع وسيلة وغاية.. بل انطلاقا من المنظور الإسلامي يكون تحليل الواقع والوقوف على ثغراته ومشكلاته وسيلة لتحقيق المثل الأعلى أو للارتقاء إلى مستوى إنساني أعلى.

وهنا أود أن أقول أن المنهج الرصدي التفسيري بهذا المعنى لا يقل في مشروعية استخدامه عن النهج الحكمي المعياري... فالقرآن الكريم قد استخدم مفهوم الآيات لوصف ثلاثة أشياء كلها تعبير عن إرادة الخالق : الأولى نصوص الوحي خاصة المتعلقة بالأمر والنهي، والثانية السنن الطبيعية في تسيير الوجود والكون والثالثة سنن التطور والتاريخ البشري وما تتضمنه من صيرورة لمصير الإنسان بإرادة الخالق ومن حكمة وعظات للبشر لا تقل في بناء العلم عن استيعاب نصوص الوحي ودلالاته.

بهذا المدخل البحثي لعلم السياسة المعاصر كعلم تفسيري يقيم عالم السياسة المعاصر جسراً للعبور بين الاقترابين الواقعي /التفسيري الذي يسود مفهوم العلم المعاصر والاقتراب المعياري.

إن هذا الاقتراب الواقعي يتيح لنا أن نخدم منظومتنا المعيارية التي ورثناها عن فقهائنا ونرشدها : مثلا علينا أن نجيب على سؤال حول **مدى تحقق الأنماط المعيارية والقياسية التي استنبطها ووضعها أسلافنا في واقع التاريخ الإسلامي في كل جوانب العملية السياسية في التجنيد السياسي، في إدارة الحكومة، في تشكيل البنى الحكومية والقضائية، في جانب الأداء والسياسات الضبطية والاستخراجية والتوزيعية. وهذا اقتراب تاريخي واقعي**

- آن الأوان أن نستخدم الاقتراب الرصدي- التحليلي – التفسيري في اختبار بعض المعايير الاجتهادية التي حفل بها الفقه السياسي مثلا هل أدى الصبر على أئمة الجور إلى درء الفتن التي هي من وجهة نظر الفقهاء والعلماء أشد بلاء وأعظم ضررا أم أدى على العكس إلى اتساع الخرق وتعظيم أسباب الفتن.

آن الأوان في المقام الثاني أن نخلص إلى تعميمات تتعلق بالأنماط التي تكررت وسادت في التاريخ الإسلامي مثل نموذج الملك الوراثي والحركات الانقلابية.

بعد الخروج بهذه التعميمات علينا أن نقدم تفسيرات (قد تكون اجتماعية، ثقافية، وحتى اقتصادية) لسيادة تلك الأنماط ولابتعاد التجربة التاريخية الواقعية أو اقترابها من النسق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهذا التوجه نكون قد وظفنا منهجية علم السياسة بالمعنى الوصفي والتفسيري لخدمة القيم والمعايير.

والأهم من ذلك أن علم السياسة يكون قد أكد طابعه الإصلاحي الحقيقي لأن الكشف عن مواطن العلل هو الطريق الحقيقي لمعالجتها.

أخيرا على علم السياسة المعاصر أن يقوم بجهد تطويري مهم في مجال المناهج والأدوات جهد يستفيد فيه من المفاهيم والمناهج التراثية والغربية على حد سواء. إن هذا التطوير يحتاج إلى جهود خلاقة سواء تعلقت بتحديث وإحياء وتطوير مفاهيم وأدوات تراثية، أم بتطويع وتعديل وتحييد أدوات غربية.

أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم، وأشكر لكم حسن استماعكم وأعتذر عن الإطالة.

قضايا ذات صلة

تناول الفقه السياسي كل قضايا نظم الحكم مثل عمليات التجنيد السياسي للأدوار السياسية والفرعية (شروطا وآليات) العمليات الحكومية (تقرير القاعدة وتنفيذها والتقاضي طبقا لها) والسياسات العامة مثل استخراج المال العام وتوزيعه وتخصيص القيم السياسية، والضبط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com